

## الباب الأول

تنظيم المرور في الطرق العامة.

الفصل الأول - استعمال الطريق العام في المرور

مادة ١ - يكون استعمال الطريق العام في المرور على الوجه الذي لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر أو يؤدي إلى الإخلال بأمن الطريق أو يعطل أو يعوق استعماله .

ويقصد بالطريق العام في تطبيق أحكام هذا القانون كل طريق معد فعلا لاستعمال الكافة دون حاجة إلى إذن خاص من مالكة .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقات الدولية النافذة في البلاد لا يجوز بغير ترخيص من قسم المرور المختص تسيير أية مركبة في الطريق العام ، وفيما عدا دراجات الركوب وعربات اليد لا يجوز لأحد بغير ترخيص من القسم المذكور قيادة أية مركبة في الطريق العام .

ويقصد بقسم المرور المختص قسم مرور المحافظة التي يوجد بها محل إقامة طالب الترخيص .

الفصل الثاني - المركبات وأنواعها

مادة ٣ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمركبة كل ما أعد للسير على الطرق العامة من آلات ومن أدوات النقل والجر .  
والمركبات نوعان :

مركبات النقل السريع وهي السيارات والحسارات والمقطورات ونصف المقطورات والدراجات البخارية ( الموتوسيكل ) والآلية وغير ذلك من الآلات المعدة للسير على الطرق العامة .

ومركبات النقل البطيء وهي الدراجات غير البخارية وغير الآلية والعربات التي تسير بقوة الإنسان أو الحيوان .

ويطبق وزير الداخلية ، بترامته ، أي نوع جديد من المركبات بأحد الأنواع المذكورة في هذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذا القانون على المركبات التي تسير على الخطوط الحديدية إلا فيما ورد به نص في هذا القانون .

الفرع الأول - مركبات النقل السريع :

مادة ٤ - السيارة مركبة ذات محرك آلي تسير بواسطته ، ومن أنواعها ما يلي :

( ١ ) سيارة خاصة ؛ وهي المعدة للاستعمال الشخصي .

( ٢ ) سيارة أجرة ؛ وهي المعدة لنقل الركاب بأجر شامل من الرحلة ، ويجوز طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المحافظ المختص السماح لها في دائرة سير معينة بنقل الركاب بأجر عن الراكب .

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

بإصدار قانون المرور

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام قانون المرور المرافق .

ويلغى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، كما تلغى لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٨٩١ ولائحة عربات الركوب والأوتوبيس الصادرة بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٨٩٤ ولائحة الدراجات الصادرة بها قرار وزير الداخلية بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٤١ ، كما يلغى كل ما يخالف قانون المرور المرافق من أحكام .

مادة ٢ - يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات اللازمة لتنفيذه .

ويستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور واللوائح المشار إليها في المادة السابقة ، إلى أن يتم وضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ ( ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣ )

أنور السادات

## الباب الثاني

رخص تسيير وقيادة مركبات النقل السريع

## الفصل الأول - رخص تسيير مركبات النقل السريع

مادة ١٠ - يقدم طلب الترخيص من مالك المركبة أو نائبه إلى قسم المرور المختص مرفقا به المستندات المثبتة لشخصيته وصفته وملكية المركبة

ويصدر بتحديد هذه المستندات وشروط قبولها قرار من وزير الداخلية

مادة ١١ - يشترط للترخيص بتسيير المركبة ما يأتي :

( ١ ) الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون .

( ٢ ) التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة مدة الترخيص طبقا للقانون الخاص بذلك .

( ٣ ) استيفاء المركبة لشروط المتانة والأمن التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

ويقوم قسم المرور المختص بفحص المركبة في الزمان والمكان اللذين بينهما وذلك بمد سداد رسم مقابل الفحص الفني الذي تحدده اللائحة التنفيذية ، فإذا وجدت المركبة غير صالحة أعلن الطالب كتابة برفض طلبه خلال أسبوع من الفحص مع بيان الأسباب .

مادة ١٢ - لا تسرى الرخصة إلا من المركبة التي صرفت عنها والمدة المسددة عنها الضريبة ، ويجوز تسيير المركبة في جميع أنحاء البلاد ما لم يكن الترخيص مقصورا على دائرة معينة أو خط سير محدد .

ويجب أن تكون رخصة المركبة موجودة بها دائما ، ولرجال الشرطة والمرور أن يطلبوا تقديمها في أي وقت .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وتحدد النماذج اللازمة لذلك .

مادة ١٣ - تحمل كل مركبة أثناء سيرها لوحين معدنيين يصرفهما قسم المرور المختص بعد إتمام إجراءات الترخيص وأداء تأمين عنها ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه شكل اللوحات والبيانات التي تتضمنها وأما كن وضعها ونسبة التأمين الذي يؤدي عنها .

وهذه اللوحات ملك للدولة وتحم بحمايتها .

ويجب أن تكون اللوحات ظاهرة دائما وبياناتها واضحة بحيث يمكن قراءتها من بعد مناسب ، وتكون إحدى اللوحين في مقدمة المركبة والثانية في مؤخرتها ، أما المركبة المقطورة ونصف المقطورة فيكتفى بوضع لوحة واحدة في مؤخرتها ، ولا يجوز تغيير مكان وضع اللوحات .

مادة ١٤ - لا يجوز تسيير المركبة المرخص بها بغير لوحاتها ، كما لا يجوز استعمال اللوحات إلا للمركبة المنصرفة لها أو إبدال اللوحات

( ٣ ) سيارة نقل الركاب : وهي المعدة لنقل عدد من الركاب لا يقل عن ثمانية وأنواعها :

( أ ) سيارة نقل عام للركاب ( أتوبس أو ترولي باس ) : وهي المعدة لنقل الركاب بأجر محدد عن كل راكب وتعمل بطريقة منتظمة في حدود معينة طبقا لخط سير معين .

( ب ) سيارة نقل خاص للركاب ( أتوبس مدارس أو أتوبس خاص ) : وهي المعدة لنقل الطلبة أو نقل العاملين وعائلاتهم في حدود دائرة معينة .

( ج ) أتوبس سياحة : وهو سيارة معدة للرحلات والسياحة ، ويجوز أيضا استعمالها لنقل عمال المرخص له طبقا للأحكام والشروط التي يحددها قرار من وزير الداخلية .

( ٤ ) سيارة نقل مشترك : وهي المعدة لنقل الأشخاص والأشياء مما في حدود المناطق التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

( ٥ ) سيارة نقل : وهي المعدة لنقل الحيوانات أو البضائع وغيرها من الأشياء .

مادة ٥ - الجرار مركبة ذات محرك آلي تسيير بواسطة ولا يسمح بتصميمها بوضع أية حمولة عليها أو استعمالها في نقل الأشخاص ويقتصر استعمالها على ير المقطورات والآلات وغيرها .

مادة ٦ - المقطورة مركبة بدون محرك يجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى .

ونصف المقطورة مركبة بدون محرك ينسكب جزء منها أثناء السير على القاطرة .

مادة ٧ - الدراجة البخارية مركبة ذات محرك آلي تسييرها لها عجلتان أو ثلاثه ولا يكون تصميمها على شكل السيارة ومعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء وقد يلحق بها صندوق .

والدراجة الآلية معدة لنقل الأشخاص فقط ومزودة بمحرك لا يزيد الحد الأقصى لسعة أسطواناته من خمسين سنتيمترا مكعبا .

## الفرع الثاني - مركبات النقل البطيء :

مادة ٨ - الدراجة مركبة ذات عجلتين أو أكثر تسيير بقوة راكبيها ومعدة لنقل الأشخاص فقط . ويجوز استعمالها في نقل الأشياء على أن يلحق بها صندوق .

مادة ٩ - العربة مركبة معدة لنقل الأشخاص أو الأشياء وأنواعها كالآتي :

( ١ ) عربة ركوب حنطور : وهي تسيير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشخاص .

( ٢ ) عربة نقل كارو : وهي تسيير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشياء .

( ٣ ) عربة نقل موتو : وهي تسيير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الموتو .

( ٤ ) عربة يد : وهي تسيير بقوة الإنسان ومعدة لنقل الأشياء .

مادة ١٨ - إذا تعدد ملاك المركبة وجب عليهم أن يعينوا من يكون مسئولاً عن إدارتها ومن مزاعة أحكام هذا القانون ويؤشر بذلك في الرخصة، ويكونون جميعاً مسئولين بالتضامن معه عن الضرائب والرسوم التي تستحق على المركبة طبقاً لهذا القانون .

مادة ١٩ - على المرخص له في حالة نقل ملكية المركبة إخطار قسم المرور المختص بذلك ، ويرفق بإخطاره سنداً مقبولاً في إثبات نقل الملكية طبقاً للمادة ١٠ من هذا القانون . وعلى المالك الجديد أن يطلب نقل القيد باسمه ، وأن يتم الإخطار واستيفاء جميع إجراءات نقل القيد خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ صيرورة السند الناقل للملكية مقبولاً في حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، وإلا اعتبرت الرخصة ملغاة من اليوم التالي لإنتهاء هذه المدة . ولا يجوز نقل القيد إلا بعد أداء الضرائب والرسوم المستحقة عن المركبة وكذلك الوفاء بالقرارات المحكوم بها المخالفة أحكام هذا القانون عن المدة من آخر ترخيص حتى تاريخ نقل القيد .

ويظل المقيدة باسم المركبة مسئولاً بالتضامن مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون حتى تاريخ نقل الملكية أو إلى أن ترد اللوحات المعدنية للمركبة إلى أي قسم من أقسام المرور .  
وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات نقل القيد والمستندات اللازمة لذلك .

مادة ٢٠ - إذا وضعت المركبة تحت الحراسة القضائية أو الاتفاقية أو كانت جزءاً من أموال وضعت تحت الحراسة أو جزءاً من تغطية أو تصفية قضائية أو اتفاقية أو إذا وضع المرخص له تحت الوصاية أو القوامة أو المساعدة القضائية ، وجب على الحارس أو وكيل الدائنين أو الموصي أو الوصي أو القيم أو المساعد القضائي إخطار قسم المرور المختص بذلك خلال ثلاثين يوماً من قيامه بمهمته ، ويؤشر بذلك في الدفاتر وفي رخصة المركبة على حسب الأحوال ، وعليه الإخطار بإنتهاء مهمته وبمن حل محله فيها أو بمن آلت إليه المركبة خلال ثلاثين يوماً من إنتائها أو من أولولة المركبة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يتولى شؤون النائب غيبة منقطعة قبل الحكم باعتباره مفقوداً .

مادة ٢١ - إذا توفى مالك المركبة أو حكم باعتباره مفقوداً ، وجب على وراثته أو من يمثلهم إخطار قسم المرور المختص بذلك خلال ستين يوماً من اليوم التالي لتاريخ الوفاة أو تاريخ الحكم ، وبمن يكون مسئولاً عن المركبة من الورثة الباقين أو من له النيابة عن القصر ، فإذا آلت المركبة إلى أحد الورثة وجب عليه أو على نائبه الإخطار عن ذلك ليتم نقل قيد الرخصة إليه .

ويسرى على مصفى التركة والوصي والقيم حكم المادة ٢٠ من هذا القانون مع مراعاة المبادئ المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

أو تغيير أرقامها وإلا سمحت إدارياً اللوحات الأصلية للمركبة واللوحات المستعملة وآلت قيمة التأمين من اللوحات إلى الدولة . وفي جميع هذه الأحوال يعتبر ترخيص المركبة ملغى من تاريخ القبط كما تعتبر رخصة قائد ملغاة ولا يجوز الترخيص بالسيارة أو لقائدها قبل مضي ثلاثة أشهر على إلغاء الترخيص .

مادة ١٥ - على مالك المركبة والمرخص له في حالة فقد اللوحات أو إندائها إبلاغ أقرب مركز للشرطة أو المرور فوراً . وعليه عند إنتهاء ترخيص المركبة أو استغنائها عن سيرها وكذلك عند سحب الرخصة رد اللوحات إلى قسم المرور المختص أو الجهة التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه في موعد أقصاه اليوم التالي .

وتؤول قيمة التأمين إلى الدولة عند فقد اللوحات أو إندائها أو تلفها وعند الامتناع عن تسليمها إذا انتهى أجل الرخصة أو سمحت أو أُنيت وكذلك إذا سمحت اللوحات أو صودرت وذلك دون إخلال بالمقوية الجنائية المقررة للتبديد في حالة الامتناع عن التسليم .

وكل مركبة سمحت لوحاتها طبقاً للقانون يجوز منحها ترخيصاً مؤقتاً بالسير لتوصيلها إلى أقرب مكان مبين بالترخيص ، فإذا ضبطت مسيرة في الطريق العام ، يعتبر ترخيصها وترخيص قائدها ملغى من تاريخ القبط . ولا يجوز إعادة الترخيص بها قبل مضي تسعين يوماً على إلغاء الترخيص .

مادة ١٦ - على المرخص له إخطار قسم المرور المختص بكل تغيير في محل إقامته الدائم المثبت في الرخصة خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ التغيير فإذا كان التغيير إلى محافظة أخرى كان عليه خلال الميعاد المذكور أن يستوفى إجراءات نقل القيد التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

ويترتب على مخالفة ذلك سحب الترخيص واللوحات المعدنية لمدة خمسة أيام أو لمدة الباقية من الترخيص إذا كانت أقل من ذلك .  
والمرخص له استرداد الرخصة واللوحات المعدنية إذا أدى ثلث الضريبة السنوية أو ثلث القسط المستحق .

مادة ١٧ - على المرخص له إخطار قسم المرور المختص بكل تغيير في أجزاء المركبة الجوهرية ، وعليه كذلك الإخطار بكل تغيير جوهري في وجود استعمال المركبة أو وصفها بما يجعلها غير مطابقة للبيانات المدونة بالرخصة ويكون الإخطار في الحالتين قبل تسير المركبة ويحدد وزير الداخلية بقرار منه ما يعتبر من الأجزاء الجوهرية كما يحدد التغييرات الموجبة للإخطار .

وتقدم المركبة للفحص الفني بقسم المرور المختص أو أي قسم مرور آخر خلال أسبوع من اليوم التالي للإخطار ، ويعتبر تقديم المركبة للفحص الفني إخطاراً بالتغيير إذا تضمنه طلب الفحص الفني المقدم من المرخص له . ولا يجوز تسير المركبة قبل تمام للفحص الفني .

وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة تعتبر الرخصة ملغاة من تاريخ وقوع المخالفة .

مادة ٢٢ - تنقضى صلاحية ترخيص تسيير المركبة بانقضاء أجله ون تجديد .

ويكون تجديد رخصة المركبة في موعد لا يجاوز الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدة الترخيص .

مادة ٢٣ - يقدم طالب التجديد على التمسوخ المتمد من وزير الداخلية مع أداء الضرائب والرسوم المقررة للتجديد ولا يجوز التجديد إلا بعد أداء الضرائب والرسوم المتأخرة عن المركبة من آخر ترخيص حتى تاريخ التجديد ، وكذلك الوفاء بالقرارات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون التي لم تسقط بالتقادم كما يتم فحص المركبة فنيا على الوجه المبين بالمادة ١١ من هذا القانون ، فإذا أسفر الفحص الفني على عدم صلاحية المركبة أعلن الطالب كتابة بالرفض مع بيان الأسباب خلال أسبوع من تاريخ الفحص ، وفي هذه الحالة يجوز منح المركبة ترخيصا مؤقتا بالسير لمدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخه ، ويجوز منح المركبة ترخيصا آخر لمدة أربع وعشرين ساعة لتسييرها إلى قسم المرور لإعادة الفحص .

وتحدد اللائحة التنفيذية حالات التجديد مع الإعفاء من الفحص الفني :

مادة ٢٤ - إذا أدى المرخص له الضرائب والرسوم المقررة للتجديد خلال المدة المبينة في المادة ٢٢ من هذا القانون دون استيفاء باقي إجراءات التجديد خلالها ، تسحب الرخصة واللوحات المعدنية عند انتهاء الترخيص ولا ترد إليه اللوحات المعدنية إلا بعد استيفاء إجراءات التجديد مع الرخصة المحددة ، وتسرى هذه الرخصة من تاريخ انتهاء الرخصة السابقة .

فإذا انقضت المدة المدفوع عنها الضرائب والرسوم دون استيفاء إجراءات التجديد سقط الحق في استردادها ويقع في الترخيص بالمركبة إجراءات الترخيص الجديد .

مادة ٢٥ - يجوز منح رخص ولوحات معدنية تجارية لمن يزاولون صناعة المركبات أو الاتجار فيها أو استيرادها أو إصلاحها متى كان الطالب مقيدا بهذه الصفة في السجل التجاري ، وكذلك الأشخاص الاعتبارية العامة التي تقتضى حاجة العمل بها ممارسة إحدى هذه العمليات ، وذلك بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط منح هذه الرخص .

ويكون استعمال هذه الرخص في الأغراض التالية :

- (١) انتقال المركبة من مكان للوصول أو التصنع إلى المحل التجاري .
  - (٢) تجربة المركبة أمام المشتري .
  - (٣) تجربة المركبة بعد إصلاحها .
  - (٤) انتقال المركبة إلى قسم المرور للترخيص بها .
  - (٥) الأغراض الأخرى المشابهة التي تحددها اللائحة التنفيذية .
- وعند مخالفة شروط منح الرخصة أو استعمال المركبة في غير الأغراض المذكورة تسحب اللوحات إداريا وتعتبر المركبة مسيرة بدون ترخيص .

مادة ٢٦ - يجوز منح رخص ولوحات معدنية مؤقتة بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون وذلك في الحالات الواردة في المادة السابقة لمن ليس له حق الحصول على رخص تجارية . وعند مخالفة شروط منح الرخصة أو استعمال المركبة في غير الأغراض المذكورة ، تسحب اللوحات إداريا وتعتبر المركبة مسيرة بدون ترخيص .

مادة ٢٧ - يضع وزير الداخلية بقرار منه نظم الترخيص بتسيير المركبات المملوكة للحكومة وللجامعات ولوحدات الحكم المحلي وشروطه وإجراءاته وأوضاعه ومدته وتجديده والفحص الفني واللوحات المعدنية التي تحملها ومواصفات هذه اللوحات وبياناتها وكيفية وجبة صرفها . وفي جميع الأحوال يجب أن يتوافق في هذه المركبات شروط المتانة والأمن المشار إليها في المادة ١١ من هذا القانون .

ويقصد بالحكومة رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات وما يقع هذه الجهات من مصالح وفروع ، وذلك دون الهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

مادة ٢٨ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد موافقة المجلس الشعبي للمحافظة وأخذ رأى المحافظ المختص الحد الأقصى لعدد سيارات الأجرة المصرح بتسييرها في دائرة كل محافظة .

وتحدد ترميزية أجور سيارات الأجرة ونقل الموتي بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس المحلي الذي تعمل السيارات في دائرته .

ولا يجوز تسيير سيارة أجرة في دائرة المحافظة التي صدر فيها قرار باستعمال العدادات (تاكسيتر) ما لم تكن مجهزة بعدد من قسم المرور المختص . ولا تقسام المرور أن تفحص عداد أية سيارة في أي وقت ، فإن وجدت به خلافاً يجب سحب رخصة تسيير السيارة إداريا لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما . ولا يجوز بأية حال إعادة تسيير السيارة إلا بعد إتمام إصلاح العداد أو استبدال غيره به ، وفي حالة ارتكاب ذات الفعل مرة أخرى خلال سنة يضبط العداد إداريا ويتم سحب رخصة السيارة ولوحاتها إداريا لمدة ثلاثين يوما .

وتحدد اللائحة التنفيذية رسم فحص العداد وأحوال استحقاقه .

مادة ٢٩ - يوضع في رخص سيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب ، عدد الركاب المرخص بتقلهم والدائرة المعنية لسيرتها أو خط سيرها ، ويعلن بوضوح داخل السيارة رقمها وعدد الركاب المرخص بتقلهم وتعرفة نقل الركاب بحسب نوع السيارة .

ويوضع في رخص مركبات النقل أقصى وزن وارتفاع وعرض لمولتها وعدد من يصرح لهم بالركوب من عمال السيارة ، فضلا عن الاشتراطات الصحية والإدارية التي يرى المحافظ وجوب توافرها في هذا النوع من السيارات ، كما يعلن على جانبي السيارة رقمها وأقصى وزن وارتفاع وعرض لمولتها وعدد من يصرح لهم بالركوب .

(٣) رخصة قيادة درجة ثانية : تجيز لحاملها قيادة سيارات النقل والجرار ذي المفطورة غير الزراعية فضلا عن السيارات الميينة بالبندين السابقين .

ولا تصرف إلا بعد مضي سنتين على الأقل من الحصول على الرخصة الميينة بالبند (٢) .

(٤) رخصة قيادة درجة أولى : تجيز لحاملها قيادة جميع أنواع السيارات .

ولا تصرف إلا بعد مضي سنتين على الأقل من الحصول على الرخصة المنصوص عليها في البند (٣) .

(٥) رخصة قيادة جرار زراعي : تجيز لحاملها قيادة جرار مفرد أودي مفطورة زراعية .

(٦) رخصة قيادة مترو أو ترام : تجيز لحاملها قيادة مركبات المترو أو الترام .

(٧) رخصة قيادة دراجة بخارية خاصة : وتجيز لحاملها ممن لا تكون القيادة مهنتهم قيادة دراجة بخارية .

(٨) رخصة قيادة دراجة بخارية عامة : وتجيز لحاملها ممن تكون القيادة مهنتهم قيادة دراجة بخارية .

(٩) رخصة قيادة دراجة آلية : وتجيز لحاملها قيادة دراجة آلية .

(١٠) رخصة قيادة عسكرية : وتجيز لحاملها قيادة المركبات العسكرية فقط وتمنح لأفراد القوات المسلحة من الجهات التابعة لها وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحربية .

(١١) رخصة قيادة شرطة : وتجيز لحاملها قيادة مركبات الشرطة فقط وتمنح لأفراد هيئة الشرطة بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية .

(١٢) رخصة قيادة للتجربة : تمنح للشروط بهم اختبار صلاحية مركبات النقل السريع .

(١٣) رخصة قيادة مؤقنة للتعليم : وتمنح لتعليم قيادة المركبات .

مادة ٣٥ - يشترط لمنح رخص القيادة أن تتوافر في طالب الترخيص الشروط الآتية :

(١) ألا تقل سن الطالب عن ١٦ سنة ميلادية بالنسبة للرخصة الواردة بالبند ٩ من المادة السابقة ورخصة التعليم اللازمة للحصول عليها ، وعن ١٨ سنة ميلادية بالنسبة للرخص الواردة في البندين ١ و ٧ من المادة السابقة ورخص التعليم اللازمة للحصول عليها ، وعن ٢١ سنة ميلادية بالنسبة للرخص الواردة في البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ١٢ من المادة السابقة ورخص التعليم اللازمة للحصول عليها .

وتسرى على سيارات النقل المشترك الأحكام الواردة في هذه المادة خاصة بسيارات النقل وبسيارات النقل العام للركاب .

مادة ٣٠ - لوزير الداخلية بقرار منه أن يعفى من ترخيص التسيير أو من شروطه وإجراءاته ، بعضها أو كلها ، المركبات المصممة لتكون آلات صناعية أو زراعية أو لتعميد الطرق وصيانتها والتي لا يمكن بحسب تصميمها وتجهيزها استعمالها في نقل الأشخاص أو الأشياء .

مادة ٣١ - لأقسام المرور ولأقسام ومراكز ونقط الشرطة بعد موافقة الجهة الصحية المختصة أن تصرح بنقل الموتى في غير المركبات المدة لذلك .

مادة ٣٢ - إذا ضبطت المركبة تستخدم في غير الغرض الميّن برخصتها سحبت رخصتها ولوحاتها المعدنية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما أو لمدة الباقية من الترخيص إذا كانت أقل من ذلك ، ولمالك المركبة استرداد الرخصة واللوحات طبقا للأوضاع الميينة بالفقرة الثالثة من المادة ١٦ من هذا القانون .

مادة ٣٣ - لضباط الشرطة ورجال المرور إيقاف أية مركبة لا تتوافر فيها شروط المانة والأمن أو الشروط المنصوص عليها في الرخصة ، وتوصيلها إلى أقرب مركز للشرطة أو للورور فإذا أسفر الفحص الفنى للمركبة عن عدم توافر أى من هذه الشروط سحبت الرخصة واللوحات المعدنية إلى حين استيفائها ، مع منحها ترخيصا مؤقتا بالسير لمدة لا تزيد على سبعة أيام لإتمام ذلك . ويجوز منح المركبة ترخيصا آخر لمدة أربع وعشرين ساعة لتسييرها إلى قسم المرور لإعادة الفحص .

### الفصل الثاني - رخص قيادة مركبات النقل السريع

مادة ٣٤ - لا يجوز لأحد أن يحصل على أكثر من رخصة واحدة من رخص القيادة الميينة في هذه المادة عدا المرخص لهم طبقا للبيود من ٥ إلى ١٢ منها فيجوز لهم الحصول على رخصة واحدة إضافية من نوع آخر .

#### وأأنواع رخص القيادة كالآتي :

(١) رخصة قيادة سيارة خاصة : تجيز لحاملها - ممن لا تكون قيادة السيارات مهنتهم قيادة سيارة خاصة .

(٢) رخصة قيادة درجة ثالثة : تجيز لحاملها - ممن تكون قيادة السيارات مهنتهم - قيادة سيارة خاصة وكذلك قيادة سيارات الأجرة وسيارات الأوتوبيس التي لا يزيد عدد ركابها على تسعة أشخاص وسيارات النقل التي لا تزيد حمولتها المقررة حسب تصميمها عن طن ونصف طن .

وفي جميع الأحوال تقتضى الرخصة الميئة في البندين ١٠ و ١١ من المادة ٣٤ بآتها الخدمة .

مادة ٣٨ - على المرخص له عند تغيير محل إقامته إخطار قسم المرور المختص خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتغيير بكتاب موصى عليه ، فإذا كان التغيير إلى محافظة أخرى وجب عليه خلال المدة المذكورة أن يقدم إلى قسم المرور بهذه المحافظة طلباً لتقل قيد الرخصة واستيفاء إجراءات نقل القيد التي يحددها وزير الداخلية بقرارته .

ويرتب على عدم مراعاة الميعاد في الحالة الثانية اعتبار الرخصة ملغاة .

مادة ٣٩ - تسرى رخصة القيادة الأجنبية أو النولية للدهم المصرح بها طبقاً للاتفاقات الدولية النافذة في البلاد على ألا تتجاوز مدة صلاحيتها في الدولة الصادرة منها ولا يمتد تجديداتها في الخارج أثناء وجود المرخص له بالبلاد .

وتنظم اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات منح حامل تلك الرخص رخص قيادة طبقاً لهذا القانون وأنواعها .

مادة ٤٠ - يحدد وزير الداخلية بقرارته الجهة التي تتولى منح رخص القيادة الدولية وشروط منحها والرسوم المستحقة .

مادة ٤١ - على المرخص له حمل الرخصة أثناء القيادة وتقديمها لرجال الشرطة والمرور كلما طلبوا ذلك .

مادة ٤٢ - يجوز سحب رخصة المركبة ولوحاتها المعدنية إدارياً لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً إذا ضبطت يقودها شخص غير مرخص له أو كافر مرخصاً له وألغيت رخصته وكذلك إذا ضبطت يقودها شخص سحبت أو أوقفت رخصته أو شخص مرخص له برخصة لا تجيز قيادة المركبة التي ضبطت يقودها ، وفي الحالة الأولى لا يجوز منح هذا الشخص رخصته قيادة قبل انقضاء ستة أشهر على تاريخ الضبط وفي جميع الأحوال إذا ارتكب ذات الفعل مرة أخرى خلال سنة تضاعف مدة سحب رخصته المركبة أو مدة سحب أو إيقاف رخصة القيادة .

ولمالك المركبة استرداد رخصتها ولوحاتها طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٦ من هذا القانون ، أو إذا ثبت علمه بالواقعة .

مادة ٤٣ - لا يجوز لأحد ، ممارسة مهنة معلم قيادة السيارات إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قسم المرور المختص ، كما لا يجوز إنشاء أو إدارة مدارس لتعليم قيادة السيارات إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الإدارة المركزية للمرور .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط منح الترخيص وإجراءاته ونماذجه ومدة الترخيص وتجديده ونظم التعليم والامتحان بالمدارس المذكورة كما تحدد أحوال الإعفاء من الشروط والمدة الواردة في المادتين ٣٤ و ٣٥ من هذا القانون لمن يتم الدراسة بنجاح في إحدى هذه المدارس .

( ٢ ) لياقته صحياً للقيادة من حيث سلامة البنية والنظر والخلو من العاهات التي تعجزه عن القيادة .

( ٣ ) اجتياز اختبار فني في القيادة وفي قواعد المرور وآدابها .

( ٤ ) بالنسبة للرخص الواردة في البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٨ و ١٢ من المادة السابقة ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في جريمة من جرائم المخدرات أو السكر ما لم تكن مضت ثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى المدة أو من تاريخ الحكم إذا اقرن بوقف تنفيذ العقوبة . وينظم وزير العدل بالاتفاق مع وزير الداخلية إجراءات إخطار الإدارة المركزية للمرور بالأحكام النهائية الصادرة في هذه الجرائم .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات منح رخص القيادة والمستندات التي ترفق بطلب الترخيص للتحقق من توافر الشروط المطلوبة ، كما تحدد النماذج اللازمة للترخيص ، وتبين نظام وشروط منح الرخص الميئة بالبندين ١٢ و ١٣ من المادة السابقة ، كما تنظم الترخيص لدوى العاهات بالقيادة ونوع المركبات التي يصرح لم قيادتها وشروطها من حيث التصميم الفني . وتضع شروط منح الترخيص لمن يفيدون من نظم تأهيل المفرج عنهم من المؤسسات العقابية دون تقييد بأحكام البند ( ٤ ) من هذه المادة أو الفقرة الثانية من المادة ٣٦

مادة ٣٦ - يجوز الامتناع عن منح ترخيص القيادة لمن سبق الحكم عليه في جريمة قتل أو إصابة خطأ بسبب قيادة مركبة وذلك خلال ثلاث سنوات من تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى المدة ، أو من تاريخ الحكم إذا اقرن بوقف تنفيذ العقوبة .

وإذا حكم عليه مرة أخرى في إحدى الجريمتين المشار إليهما في الفقرة السابقة خلال ثلاث سنوات ، فلا يجوز منح ترخيص القيادة إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات تحسب على الوجه السابق .

مادة ٣٧ - تسرى الرخص الواردة في البنود ١ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٢ من المادة ٣٤ من هذا القانون لمدة خمس سنوات من تاريخ منحها . وتسرى الرخص المنصوص عليها في البنود ٣ و ٤ و ٦ و ٨ من المادة ٣٤ لمدة سنتين من تاريخ منحها .

ويكون تجديد رخصة الرخص في موعد لا يجاوز الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدتها .

ويتم التجديد بعد أداء الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون التي لم تسقط بالتقادم وتقديم ما يفيد الخلو من السوابق بالنسبة للرخص المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة ، مع التحقق من توافر الصلاحية الطبية بالنسبة لما كل ست سنوات على الأكثر .

أما الرخصة الميئة في البند ١٣ من المادة ٣٤ فتسرى لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد .

## الفصل الثاني - رخص قيادة مركبات النقل البطني

مادة ٤٨ - أنواع رخص قيادة مركبات النقل البطني هي :

- (١) رخصة قيادة عربة ركوب أو عربة نقل موق .
  - (٢) رخصة قيادة عربة نقل .
  - (٣) رخصة قيادة دراجة نقل .
- ويشترط في طالب الترخيص أن تتوافر فيه الشروط الآتية :
- (١) ألا تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية .
  - (٢) لياقته صحيا للقيادة من حيث سلامة البلية والنظر والخلو من الهامات التي تعجزه عن القيادة .
  - (٣) اجتياز اختبار فني في قيادة النوع الذي يطلب الترخيص له بقيادة وفق قواعد المرور وآدابه .

(٤) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في إحدى جرائم المخدرات أو السكر ما لم تكن مضت عليه سنة حل تنفيذ العقوبة أو على سقوطها بمضي المدة أو من تاريخ الحكم إذا اقرن بوقف التنفيذ وذلك لمن كانت مهنته القيادة . وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات منح رخص القيادة والجهة التي تتولاها والمستندات التي ترفق بطلب الترخيص للتحقق من توافر الشروط المطلوبة وخاصة شروط اللياقة الصحية ، ونظام الاختبار الفنى وتحدد النماذج اللازمة للترخيص .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الترخيص بتسيير دراجات الركوب أو عربات اليد إلا بعد التحقق من قدرة المرخص له على قيادة المركبة وعلى المساهمة بقواعد المرور وآدابه .

مادة ٤٩ - تسرى رخصة القيادة لمدة خمس سنوات من تاريخ صرفها . وفيما عدا الأحكام الواردة بهذا الفصل تسرى على رخص قيادة مركبات النقل البطني أحكام المواد ٣١ و ٣٨ و ٤١ و ٤٢ من هذا القانون ، وفي الأحوال التي يجوز فيها إلغاء ترخيص القيادة لمخالفة أحكام هذا القانون أو سجنه أو وقفه ، تلتى بالنسبة لدراجات الركوب وعربات اليد رخصة المركبة ذاتها أو تسحب أو توقف لذات المدة المقررة .

مادة ٥٠ - لا يجوز قيادة دراجات الركوب في الطرق العامة لمن تقل سنه عن ثمان سنوات ميلادية ويكون متولى شؤون الصغير مشغولا عما يحدث من ذلك من أضرار .

ولا يجوز لتزجى هذه الدراجات وعاملهم تأجيرها لهم وإلا كانوا مسئولين عما يحدث من ذلك من أضرار للغير وللصغير نفسه .

ولا يجوز محاولة مهنة مؤجر الدراجات للغير إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك ، ويحدد وزير الداخلية شروط الترخيص والجهة التي تتولاها والشروط التي يجب أن تتوافر في المحل الذي يزاول فيه ، وفي جميع الأحوال يتعين أن تتوافر في الدراجات المؤجرة شروط الصلاحية المطلوبة في دراجات الركوب .

## الباب الثالث

## رخص تسيير وقيادة مركبات النقل البطني

## الفصل الأول - رخص تسيير مركبات النقل البطني

مادة ٤٤ - يشترط للتخصيص بمركبات النقل البطني ما يأتي :

- (١) الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون .
- (٢) التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة بالنسبة لأنواع المركبات التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

(٣) استيفاء المركبة شروط الصلاحية للتسيير بما لا يؤثر على سلامة الطرق وأمن المرور بها والتي يحددها وزير الداخلية لكل نوع منها ، كما يحدد الشروط الواجب توافرها في حيوانات الجر .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وتجديده والجهة التي تتولاها والنماذج اللازمة .

مادة ٤٥ - تسرى الرخصة لمدة المؤداة عنها الضريبة ، ومع ذلك يجوز لوزارة الداخلية أن يضع نظاما لسريان الرخص لمدة أطول على أن تعتبر الرخصة ملغاة إذا لم تؤد الضرائب والرسوم المستحقة عنها في موعد لا يجاوز الثلاثين يوما التالية لهذه المدة .

مادة ٤٦ - تسرى الرخصة في نطاق المحافظة التي تتبعها الجهة الصادرة منها .

ومع ذلك يجوز لوزارة الداخلية وضع نظام بتسيير هذه المركبات في أكثر من محافظة .

وللمحافظة بعد موافقة المجالس المحلية المختصة أن يقصر تسييرها على بعض المراكز أو المدن أو في حدود دائرة أو طرق معينة داخل المحافظة .

وللمحافظة أن يضع الشروط العمومية والإدارية اللازم توافرها في المحولة بالنسبة لمركبات النقل ، وعدد الركاب بالنسبة لعربات الركوب ، ويوضح ذلك في الرخصة وعلى جانبي المركبة ما أمكن .

مادة ٤٧ - مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في هذا الفصل ، تسرى على رخص مركبات النقل البطني أحكام المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من هذا القانون .

## الباب الرابع

### في الضرائب والرسوم

مادة ٥١ - تفرض على تراخيص تسيير المركبات وتراخيص القيادة والضرائب والرسوم المحددة بالحنول المرافق لهذا القانون ، وتؤدى مقدما وكاملة .

ومع ذلك يجوز أداؤها مقدما على أقساط لا تقل مدة كل قسط عن ثلاثة أشهر بالنسبة لرخص تسيير سيارات النقل والنقل المشترك والمقطورات غير الزراعية ، وسيارات نقل الركاب عند المخصصة لنقل الطلبة .

وتسرى المدة المؤداة عنها الضريبة من تاريخ صرف اللوحات المعدنية بالنسبة للمركبات ، وبالنسبة لرخص القيادة من تاريخ صرفها .

مادة ٥٢ - يلتزم بأداء الضرائب والرسوم المقررة بهذا القانون المرخص باسمه المركبة ومالكها ، وكذلك من انتقلت إليه ملكية طالم لم يتم نقل القيد طبقا للمادة ١٩ من هذا القانون .

مادة ٥٣ - إذا لم يتم المرخص له في المواعيد المبينة في المادة ٢٩ من هذا القانون بأداء الضرائب والرسوم المستحقة عن المركبة ولم يرد اللوحات المعدنية ، استحق على المركبة من اليوم التالى لانقضاء تلك المواعيد الضرائب والرسوم المستحقة عن سنة كاملة أو عن قسط واحد لا يقل عن ثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التى يجوز بشأنها التقسيط ، ويفرض عليها ضريبة إضافية مقدارها ثلث الضريبة المستحقة عنها أو ثلث القسط المستحق عنها .

فإذا طلب المرخص له إعادة الترخيص بالمركبة خلال المدة التى دفعت عنها الضريبة الأصلية والإضافة استفاد بباقي المدة سواء كانت اللوحات المعدنية صحيحة أم لم تسحب .

أما إذا طلب إعادة الترخيص بعد انتهاء هذه المدة اتبعت لإجراءات الترخيص الجديد .

مادة ٥٤ - فى حالة تسيير أية مركبة فى الطريق العام بدون ترخيص تضبط إداريا ويستحق عنها الضريبة السنوية كاملة ، أو قسط لا يقل عن المستحق عن ثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التى يجوز بشأنها التقسيط ، وذلك من تاريخ شرائها أو من تاريخ إدخالها إلى البلاد أو من اليوم التالى لإتمام الضريبة السابقة ، كما يستحق عنها ضريبة إضافية قيمتها ثلث مقدار الضريبة السنوية أو ثلث القسط المستحق .

وإذا لم يتمكن مالك السيارة من إثبات تاريخ شرائها أو تاريخ إدخالها ، يستحق منها ضريبة عن السنوات الثلاث السابقة على تاريخ القبط ، كما يستحق عنها ، فضلا عن ذلك ، الضريبة الإضافية المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

فإذا وخص بعد ذلك بالمركبة كان المرخص له الانتفاع بالباقي من المدة المؤداة عنها الضريبة .

مادة ٥٥ - إذا أدى التغيير المشار إليه فى المادة ١٧ من هذا القانون إلى زيادة الضرائب والرسوم التى تستحق عن المركبة ، استحق الفرق عن المدة من تاريخ الإخطار بالتغيير إلى نهاية المدة المؤداة عنها الضريبة .

فإذا لم تتم الإجراءات المبينة فى المادة المذكورة استحق الفرق عن مدة الترخيص كاملة باعتبارها سنة ، واستحقت ضريبة إضافية قيمتها ثلث الضرائب المستحقة سنويا بعد التغيير أو ثلث القسط المستحق عن ثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التى يجوز التقسيط بشأنها .

مادة ٥٦ - للمرخص له إذا استغنى عن تسيير المركبة وقام برد الرخصة واللوحات المعدنية إلى قسم المرور المختص أن يسترد جزءا من الضريبة المؤداة عن المركبة يناسب المدة الباقية من المدة المؤداة عنها الضريبة وتسقط فى حساب المدة التى تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر .

مادة ٥٧ - تعنى من الضرائب والرسوم المقررة بهذا القانون :

(١) المركبات المملوكة للحكومة وللجانس المحلية وللهيئات العامة ، التى لا تستل لقاء أجر .

(٢) مركبات الهيئات الدبلوماسية والفنصلية العربية أو الأجنبية والمركبات المملوكة لموظفيها العرب أو الأجانب وعائلاتهم فى الحدود التى يدرءها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية وبشروط المعاملة بالمثل .

(٣) مركبات الهيئات الدولية والوكالات التابعة لها والهيئات العربية أو الأجنبية وموظفيها العرب أو الأجانب التى يتقرر لها الإعفاء بمقتضى اتفاقات دولية نافذة فى البلاد .

(٤) المركبات المملوكة لجامعة الدول العربية وفروعها والمنشآت المعتمدين لديها وموظفيها طبقا للاتفاقات المبرمة بشأنها والنافذة فى البلاد .

(٥) المركبات المملوكة للبعثات والهيئات العربية أو الأجنبية ، وبعض الشخصيات العربية أو الأجنبية التى يقرر وزير الداخلية إعفاءها بناء على طلب وزير الخارجية .



ويجوز أن يرسل الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول متى  
أرسل في الميعاد .

مادة ٦٠ - عند عدم الوفاء بالضرائب الأصلية والإضافية والرسوم  
المقررة بهذا القانون والغرامات المالية المحكوم بها لمخالفة أحكامه ،  
تحصل بطريق الجزاء الإداري على المركبة المستحقة عنها طبقا للقانون  
الخاص بذلك .

فإذا لم يترعل المركبة ، أو لم يف نأج البيع بالمناخ المطلوبة جاز  
تحصيلها بالتنفيذ على أموال المدين الأخرى طبقا للقانون .

ويسرى ذلك بالنسبة للغرامات المحكوم بها على المرخص له بقيادة  
المركبة طبقا لهذا القانون .

مادة ٦١ - كل مركبة تستدعى للعمل طبقا لأحكام القانون الخاص  
بالتعبئة العامة يوقف سريان رخصتها من تاريخ وضعها تحت تصرف  
السلطة المختصة ويعنى مالكها من إجراءات التجديد وأداء الضرائب  
والرسوم المقررة إذا حلت مواعيد استحقاقها خلال مدة الاستدعاء .

فإذا رغب في تسييرها بعد إعادتها فله أن يستفيد من الضرائب والرسوم  
المؤداة لمدة ماثلة للدة التي كانت الرخصة موقوفة خلالها .

أما إذا استغنى عن تسييرها فله استرداد الضرائب التي أداها عن مدة  
وقف سريان الرخصة بحيث لا تقل عن ثلاثين يوما ، إذا ما طلب ذلك  
خلال تسعين يوما من تاريخ إعادة المركبة إليه والإسقاط حقه في الاسترداد ،  
وتسقط من حساب المدة التي تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر .

مادة ٦٢ - كل مركبة يستولى عليها طبقا لأحكام قانون التعبئة العامة  
تلقى رخصتها من تاريخ الاستيلاء عليها ، ولمالك المركبة أن يطلب  
استرداد ما أداها من ضرائب عن المدة الباقية من الترخيص بحيث لا تقل  
عن شهر إذا ما طلب ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاستيلاء على  
المركبة والإسقاط حقه في الاسترداد ، وتسقط من حساب المدة التي  
تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر .

(٦) مركبات الاسعاف المعدة لأغراض الإسعافات العامة .

(٧) مركبات الجمعيات الخيرية التي يصدر بتجديدها قرار من وزير  
الداخلية بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

(٨) مركبات جمعيات الرفق بالحيوان المعدة لنقل الحيوانات المريضة  
أو المصابة .

(٩) المركبات المصنعة ليعودها ذوو العاهات والتي يتولون قيادتها  
بأنفسهم .

(١٠) الجرارات الزراعية والآلات الملحقة بها المخصصة لخدمة الإنتاج  
الزراعي .

(١١) المركبات المملوكة للمارين والسائحين المرخص بتسييرها في الدول  
التي يقيمون فيها وذلك لمدة تسعين يوما فقط من يوم دخولها البلاد متى  
كان مؤمنا من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادثها في البلاد .

ويجوز الترخيص بها بعد انقضاء هذه المدة بعد أداء الضرائب والرسوم  
عنها ، ويجوز أداء الضريبة على أقساط لا تقل مدة كل قسط منها عن  
ثلاثة أشهر ويسرى ذلك إذا ما تقدم المالك بطلب الخروج بها من البلاد  
بعد انقضاء المدة المذكورة ، فإذا ضبطت مسيرة بعد انقضاء مدة التسعين يوما  
دون ترخيص بها فرضت عليها الضريبة والرسوم المستحقة كما يستحق  
عنها ضريبة إضافية قيمتها ثلث القسط المستحق عن ثلاثة أشهر ، وبالك  
أن يستفيد من باق المدة المؤدى عنها الضريبة والرسوم متى طلب الترخيص  
بالمركبة .

مادة ٥٨ - يعنى من رسوم رخص القيادة الخاصة ، أعضاء السلكين  
الدبلوماسي والتفصيل العربيين أو الأجنبيين والعاملون العرب أو الأجانب  
بالسفارات والتفصيلات العربية أو الأجنبية وعائلاتهم بشرط المعاملة  
بالمثل ، كما يعنى أعضاء الهيئات الدولية العربية أو الأجنبية وعائلاتهم  
الذين يقرر وزير الداخلية إعفاءهم بناء على طلب وزير الخارجية .

مادة ٥٩ - يجوز لكل صاحب شأن أن يسترد ما دفعه من ضرائب  
ورسوم طبقا لهذا القانون إذا تبين أنها غير مستحقة كلها أو بعضها ، متى  
قدم طلبا بذلك إلى قسم المرور المختص خلال ثلاثة أشهر من الدفع مصحوبا  
بما يؤيده من الأوراق وإيصال ما أداها من ضرائب ورسوم ، والإسقاط  
حقه في الاسترداد .

## الباب الخامس

### قواعد المرور وآدابها

مادة ٦٣ - حل المشاة وقائدي جميع المركبات التزام قواعد المرور وآدابها واتباع إشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور والشرطة .  
ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لبيان قواعد المرور وآدابها وإشارات وعلاماته كما يضع الحدين الأقصى والأدنى لسرعة المركبات عند الحاجة .  
وللحفاظ عند الاقتضاء أن يحدد السرعة في المناطق التي يبينها داخل حدود المحافظة .

مادة ٦٤ - لقسم المرور المختص تنظيم وتحديد أماكن لافتات وإشارات المرور الضوئية وعلامات المرور الدولية وغير ذلك وله أن يحدد الجهات والأوقات التي يمنع فيها سير المركبات أو أنواع معينة منها أو يمنع فيها سير المشاة ، كما ينظم ويحدد أماكن انتظار ووقوف المركبات وإصدار التعليمات اللازمة لتنظيم حركة المرور وتأمين سلامتها وسلامة الركاب والمشاة والمركبات ، وذلك كله بعد أخذ رأى المجالس المحلية المختصة .

وتتولى هيئة السكك الحديدية بالاشتراك مع قسم المرور المختص تنظيم ووضع الحواجز والإشارات وآلات التنبيه اللازمة عند تقاطع الطرق مع الخطوط الحديدية .

ولقسم المرور المختص عند الضرورة تعديل خط ونمواعيد سير سيارات النقل العام للركاب وله اتخاذ ما يراه لازماً لصالح المرور أو الأمن العام أو الصحة العامة بالنسبة لجميع مستخدمي الطرق العامة .

مادة ٦٥ - لا يجوز ترك المركبات أو الحيوانات أو الأشياء في الطريق العام بحالة ينعيم عنها تعريض حياة النسير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة المرور أو إعاقتها .

وعلى الهيئات والمؤسسات والشركات من عامة وخاصة وغيرها وعلى المقاولين وغيرهم إخطار قسم المرور المختص قبل الشروع في إجراء أية إنشآت أو عمليات حفر أو تعبيد بالطرق العامة ، ووضع لوحات التحذير وعلامات حمراء نهاراً ومصابيح تسع ضوءاً أحمر ليلاً تحدد من بعد لا يقل عن مائة متر أما كن وجود العمليات والإنشآت بالطرق .

ولرجال المرور والشرطة اتخاذ أية إجراءات وقائية تكون لازمة ، ولهم إزالة المخالفة على نفقة المسبب بالطريق الإداري .

مادة ٦٦ - يحظر قيادة أية مركبة على من كان واقفاً تحت تأثير نحر أو مخدر ولا سمحت رخصة قيادته إدارياً لمدة تسعين يوماً ، لضباط وأمناء ومساعدى الشرطة والمرور عند الاشتباه فحص حالة قائد المركبة بالوسائل الفنية التي يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الصحة ، أو إحالته إلى أقرب مقر شرطة أو مرور لإحالة إلى أقرب جهة طبية مختصة لفحصه ،

فإذا امتنع أو بلما إلى الحرب سمحت رخصته إدارياً لمدة المذكورة عند ارتكاب ذات الفعل خلال سنة تلتى الرخصة إدارياً لمدة ستة أشهر في الجائزين ، ماذا تكرر ذلك سمحت الرخصة نهائياً ولا يجوز إعادة الترخيص قبل انقضاء سنة على الأقل من تاريخ السحب .

فإذا تبين عند وقوع إحدى حوادث المركبات ، أن قائد المركبة كان في حالة سكر نتيجة تناوله نحرًا أو مخدرًا أو كان تحت تأثيرها أثناء القيادة ، اقترض المخطأ في جانبه إلى أن يقيم الدليل على تقي خطئه .

مادة ٦٧ - على قائد أية مركبة وقع منه حادث نشأت عنه إصابات للأشخاص أن يهتم بأمر المصابين وإبلاغ أقرب رجل مرور أو شرطة أو إسعاف بالحادث فور وقوعه ، وعليه عند الضرورة نقل المصاب إلى أقرب مكان لإسعافه .

مادة ٦٨ - على قائد أية مركبة أو المرخصة باسمه أو حائزها أو المسئول عنها كما طلب منه أن يرشد رجال الشرطة والمرور عن اسم وعنوان من كان يقود المركبة في وقت معين .

مادة ٦٩ - لا يجوز تركيب أجهزة تنبيه أو مصابيح بالمركبة بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، كما لا يجوز تركيب سيرينة هوائية أو ما يماثلها من أجهزة والإجازة في جميع هذه الأحوال ضبطها والحكم بمصادرتها .

مادة ٧٠ - كل سائق سيارة أجرة امتنع بغير مبرر عن نقل الركاب ، أو تقاضى أجراً أكثر من المقرر ، تسحب إدارياً رخصة قيادته لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً . وفي حالة ارتكاب ذات المخالفة خلال سنة ، يجوز أن تسحب إدارياً رخصة قيادته لمدة لا تتجاوز ستين يوماً .

وإذا ضبطت سيارة أجرة تنقل مدداً من الركاب يزيد عن الحد الأقصى المقرر لما أُنذر مالكها وسائقها بمعرفة قسم المرور المختص ويؤشر بذلك بترخيص تسير السيارة وترخيص قيادة السائق وإذا تكرر ذلك خلال سنة من تاريخ وقوع المخالفة جاز تسحب رخصة السيارة ولوحاتها المدنية لمدة لا تزيد على عشرة أيام أو لمدة الباقية من الترخيص إذا كانت أقل من ذلك ، وعند تكرار ذلك مرة أخرى تسحب الرخصة واللوحات المدنية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً أو لمدة الباقية من الترخيص أيهما أقل ، وفي هذه الأحوال يكون لمالك المركبة استرداد الرخصة واللوحات طبقاً للأوضاع المبينة بالفقرة الثالثة من المادة ١٦ من هذا القانون .

مادة ٧١ - تسرى على تسير وقيادة مركبات المترو والترام أحكام المسواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤١ و ٤٣ و ٦٥ و ٦٥ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ من هذا القانون .

مادة ٧٢ - عند ضبط قائد أية مركبة مرتكباً فعلاً مخالفاً للآداب العامة في المركبة أو إذا سمح بذلك ، يسحب ترخيص المركبة واللوحات المدنية ورخصة قائدها مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الضبط .

- (٧) استعمال قائد المركبة الآلية لها في غير الفرض المبين برخصتها .
- (٨) مخالفة أحكام المادتين ٦٥ ، ٧٠ فقرة ثانية من هذا القانون .
- (٩) عدم اتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .
- (١٠) عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير في الاتجاهين .
- (١١) مخالفة أحكام المادتين ٦٧ ، ٦٩ من هذا القانون .
- (١٢) تسيير مركبة في الطريق العام تصدر منها أصوات مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو يتطاير من حولها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضرّة بالصحة أو مؤثرة على صلاحية الطريق للورور أو يتساقط من حولها أشياء تشكل خطراً على مستخدمي الطريق أو تؤذيهم .
- مادة ٧٥ - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية .
- (١) قيادة مركبة آلية بسرعة تتجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة .
- (٢) قيادة مركبة آلية غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصتها أو لوحاتها المعدنية .
- (٣) قيادة مركبة آلية بدون رخصة قيادة أو برخصة لا يجيز قيادتها أو برخصة انتهت أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف سرياتها .
- (٤) عدم حمل المركبة للوحات المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحات معدنية لغير المركبة المنصرفة لها .
- (٥) قيادة مركبة آلية خالية من الفرامل بنوعها أو كانت جميع فراملها أو إحداها غير صالحة للاستعمال .
- (٦) تعدد إشارات بيانات غير صحيحة في النماذج أو للطلبات المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له .
- (٧) تعدد تعطيل حركة المرور في الطرق العامة أو إغلاقها .
- (٨) مخالفة أحكام المادة ٧٠ فقرة أولى من هذا القانون .
- وفي جميع هذه الحالات تضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذات نوع الجريمة الأولى خلال سنة من ارتكابها .

وللرخص له استرداد الرخصة والروحات المعدنية إذا أدى ثلث الضريبة السنوية أو ثلث القسط المستحق .

مادة ٧٣ - في جميع الأحوال التي ينص فيها هذا القانون على سحب الرخص أو إيقافها أو إلغائها أو سحب اللوحات إدارياً يصدر القرار بذلك من رئيس قسم المرور المختص أو نائبه فور عرض الأمر عليه عقب ضبط المخالفة ، ولصاحب الشأن خلال سبعة أيام من تاريخ إخطاره بهذا القرار أن يتظلم منه إلى النيابة المختصة التي يكون لها إقرار التصرف أو تعديله أو إلغاؤه ، وذلك في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ التظلم .

وفي جميع الأحوال لصاحب الشأن أن يتظلم أمام محكمة الجناح والمخالفات المختصة من قرار النيابة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره ، ولولم تكن الدعوى الجنائية قد رفعت ، وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم ، والنيابة العامة إذا رأت لزوماً لذلك .

## الباب السادس

### العقوبات

- مادة ٧٤ - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر ، يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تزيد على عشرة جنيهات كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :
- (١) قيادة مركبة آلية بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة إذا ترتب عليها إعاقة حركة المرور بالطريق .
- (٢) سماح قائد المركبة بوجود ركاب على أي جزء خارجي من المركبة .
- (٣) مخالفة مركبات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها .
- (٤) قيادة المركبة ليلاً بدون استعمال الأنوار الأمامية المقررة ، والأنوار الخلفية الحمراء أو عاكس الأنوار المقرر ، وذلك سواء كانت الأنوار غير مستعملة فعلاً أو غير صالحة للاستعمال ، أو غير موجودة .
- (٥) استعمال الأنوار العالية المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف لقرار في شأن استعمالها .
- (٦) وقوف المركبة ليلاً في الطريق العام في الأماكن غير المخصصة بدون إضاءة الأنوار الصغيرة الأمامية والأنوار الحمراء الخلفية أو عاكس الأنوار المقرر .

## الباب السابع

### احكام ختامية

#### الفصل الأول - المجلس الأعلى للمرور

مادة ٨٢ - ينشأ بوزارة الداخلية مجلس أعلى للمرور يتولى التخطيط ووضع السياسة العامة لرفع المرور ودراسته مشاكله ووسائل النهوض به ، ويشكل من :

رئيساً	أحد مساعدي وزير الداخلية .. .. .
	مستشار الدولة لوزير الداخلية .. .. .
	أحد وكلاء وزارات النقل والخزائنة والإسكان والتشييد .. .. .
أعضاء	ممثل للاتحاد الاشتراكي العربي .. .. .
	مدير الإدارة المركزية للمرور .. .. .
	مدير إدارة مرور القاهرة .. .. .
	ممثل للنيابة العامة للنقل البري .. .. .

ويجوز لوزير الداخلية أن يضم إلى عضوية المجلس من يرى الاستعانة بخبرتهم في شئون المرور .

وينظم وزير الداخلية بقرار منه نظام العمل بالمجلس وإجراءاته .

#### الفصل الثاني - أحكام انتقالية

مادة ٨٣ - تسرى رخص تسيير المركبات وقبائرها الصادرة قبل العمل بهذا القانون حتى نهاية مدتها ، والرخص التي تنتهي مدتها خلال تسعين يوماً من بدء العمل به ، يجوز تجديدها خلال هذه المدة .

مادة ٨٤ - للمحصلين على رخصة قائد سيارة خاصة أو أجرة عند العمل بهذا القانون حق قيادة للسيارات المنصوص عليها في البند (٢) من المادة ٣٤ من هذا القانون بذات الرخصة ، إلى أن يستبدل بها رخصة أخرى عند تجديدها طبقاً لهذا القانون مع مراعاة المدة المقررة في المادة السابقة .

مادة ٧٦ - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب قائد المركبة بالمجلس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكب أية مخالفة لقواعد المرور وثبت أنه كان أثناء القيادة تحت تأثير خمر أو مخدر .

وتضاعف العقوبة في حالة ارتكاب ذات الفعل مرة أخرى خلال سنة .

مادة ٧٧ - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر ، يعاقب على مخالفة الأحكام الأخرى الواردة بهذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن خمسين قرشاً ولا تزيد على مائة قرش .

مادة ٧٨ - إذا حكم على قائد مركبة مرخص له بالقيادة لارتكابه فعلاً معاقباً عليه بمقتضى المواد من ٧٤ إلى ٧٧ من هذا القانون ، فللقاضي أن يضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تجاوز سنة من اليوم التالي لتاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو التنفيذ بالإكراه البدني أو من تاريخ الحكم إذا كان مقرراً بوقف التنفيذ .

وفي هذه الأحوال يجوز للقاضي أن يأمر بتعليق إعادة صرف الرخصة على قضاء المحكوم عليه المدة التي يحددها القاضي بإحدى مدارس أو مراكز تعليم القيادة المشار إليها في المادة ٤٣ من هذا القانون .

وفي الأحوال التي توقف فيها الرخصة إدارياً بناء على نص آخر في هذا القانون تحسب مدة اوقف الإداري من المدة المحكوم بالوقف خلالها .

مادة ٧٩ - تكون المحاضر المحررة من رجال الشرطة والمرور في الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون أو لقرارات المنفذة له ، حجة بالنسبة لما ورد فيها من وقائع إلى أن يثبت العكس .

مادة ٨٠ - يجوز في الحالات المبينة في المادة ٧٧ من هذا القانون والتي يصدر بتجديدها قرار من وزير الداخلية ، التصالح بدفع مبلغ خمسين قرشاً ويكون الصلح في المخالفات التي تقع من المشاة بدفع مبلغ خمسة وعشرين قرشاً ، وتسقط الدعوى الجنائية في الحالتين بدفع مبلغ الصلح .

وينظم هذا القرار إجراءات الصلح والأجل الذي تؤدي فيه قيمته والجهات التي تطبق فيها هذا النظام .

مادة ٨١ - إذا اتهم قائد أية سيارة بارتكاب جريمة قتل أو إبادة خطأ بالسيارة فيجوز للنيابة العامة أن تأمر بإيقاف سريان رخصة القيادة المنصرفة إليه لمدة لا تجاوز شهراً ولها إذا رأت مدياقفه أن تعرض الأمر على القاضي الجزئي ليأمر بإلغائه أو استبداله للمدة التي يحددها .

سليم جنيه	
٢ -	ضريبة سنوية عن كل راكب بالنسبة لسيارات الأجرة "تاكسي" بمقد أدنى قدره عشرة جنيهات
٢٥ -	سنويا عن كل كيلوجرام من الوزن الصافي لسيارات نقل البضائع والأشياء .
٢٠ -	سنويا عن الكيلو جرام من الوزن الصافي لسيارات النقل المشترك للركاب والبضائع معا .
	وتكون الضريبة سنويا من سيارات النقل العام للركاب وسيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل العاملين في الشركات أو الهيئات إذا كان الوقود المستعمل في محركها بترتينا صافيا ، وكذلك عن مركبات الترولي باس على الوجه الآتي :
٢٥٠ ٥	من كل راكب من الركاب الأربعة الأول .
٢٥٠ ٢	عن كل راكب زاد على ذلك .
٥٠٠ ١	ضريبة سنوية عن الموتوسيكل المفرد والدراجة الآلية المقردة .
- ٣	ضريبة سنوية عن الموتوسيكل ذي العربة أو الدراجة الآلية ذات العربة .
- ١٠	ضريبة سنوية عن الموتوسيكل ذي الصندوق الممد لنقل البضائع والأشياء .
	وتتراد جميع هذه الضرائب عند المقررة على مركبات الترولي باس إلى مثلها إذا كان الوقود المستعمل في إدارة محرك الماكينة غير البترين الصافي .
	وتتراد إلى أربعة أمثالها إذا كان الوقود المستعمل هو الكيروسين الصافي أو مخلوطا - طبقا للأوضاع التي يحددها وزير الداخلية بقراره .
	(ب) تكون ضريبة الرخصة التجارية عشرين جنيها (٢٠ جنيها) سنويا وضريبة الرخصة المؤقتة جنيها واحدا ( ١ جنيه ) عن اليوم الواحد .
	(ج) تكون الضريبة عن الجرار المفرد أو الذي يقطرمه مطورة زراعية وعن كل آلة ذات عمولات تسير على الطريق العام وغير معدة لنقل الأشخاص أو الأشياء جنيهاين ( ٢ جنيه ) سنويا .

## جدول الرسوم والضرائب

## أولا - الضرائب

## ١ - ضرائب مركبات النقل السريع :

(١) تكون الضرائب عن المركبات الميينة بعد إذا كان الوقود المستعمل في إدارة محركها بترتينا صافيا على الوجه الآتي :

سليم جنيه

١٢ -	ضريبة سنوية بالنسبة للسيارات الآتية :
	( أ ) سيارات الإطفاء الخاصة .
	( ب ) السيارات المعدة لخدمة الجمعيات الخيرية المسجلة وفقا للقانون .
	( ج ) سيارات نقل الموتى .
	( د ) سيارات الإطفاء الخاصة بالمصانع والمنشآت .
٥ -	ضريبة سنوية عن كل لتر من سعة أسطوانة المحرك الناتجة عن حركة المكابس تبعا لمواصفات الماكينة بمقد أدنى قدره عشرة جنيهات بالنسبة للسيارات الخاصة .
٥ -	ضريبة سنوية عن كل لتر من سعة أسطوانة المحرك على الوجه السابق بمقد أدنى قدره عشرة جنيهات بالنسبة للسيارات الآتية :
	( أ ) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس .
	( ب ) سيارات الأتوبيس المخصصة لأغراض التدريب ولا تنقل ركابا بالأجر .
	( ج ) السيارات السياحية .
	( د ) سيارات التلاجة المجهزة والمعدة لنقل الأسماك والطيور المذبوحة واللحوم والأليان .
	( هـ ) سيارات النقل المخصصة لأغراض التدريب ولا تنقل بضائع أو أفراد .
	( و ) السيارات المنتهت بها روافع " ونش " أو آلات أو أجهزة والتي تكون مع المركبة وحدة كاملة وفي الوقت ذاته لا تنقل بضائع أو مؤننا .
	( ز ) الجرار الذي يقطره مطورة غير زراعية وتقرب قيمة الضريبة إلى القرش .

(د) ضرائب المركبات المقطورة :

تكون هذه الضرائب سنويا عن المركبات المقطورة الميينة  
بمذكالآتي :

- لم يجبه
- ١٢ - عن المقطورة الملحقة بالسيارة الخاصة " الكارافان " .
  - ١٥ - من المقطورة الزراعية .
  - ٢٥٠ - عن كل راكب من عدد الركاب المصرح به للمقطورات  
المخصصة لنقل الركاب .
  - ٢٥ - عن الكيلو جرام من الوزن الصافي للمقطورة أو نصف  
المقطورة غير الزراعية المخصصة لنقل البضائع والأشياء .
  - ٢٠ - عن الكيلو جرام من الوزن الصافي للمقطورات الملحقة  
بسيارات لنقل المشترك للركاب والبضائع معا والتي  
تكون من نوعها .
  - ١٥ - ( ١ ) عن الكيلو جرام من وزن المقطورات الثلاثية  
المجهزة والمعدة لنقل الأسماك والطيور المنبوشة  
والحوم والألبان .

(ب) عن الكيلو جرام من وزن المقطورات غير المعدة  
لنقل بضائع وموون والمنثبت بها روائع " رتش " أو  
أدوات أو أجهزة وتكون معها وحدة كاملة .

( هـ ) تزداد بمقدار ٥٠ ٪ الضرائب التي تستحق عن السيارات  
الخاصة والمركبات المقطورة ( الكارافان ) الملحقة بالسيارات  
الخاصة ، وسيارات الأجرة وسيارات النقل الخاص للركاب  
عدا المخصصة لنقل الطلبة ، والموتوسيكل والدراجة الآلية غير  
المعدية لنقل البضائع والأشياء ، وتؤول حصيلة هذه الزيادة  
إلى الخزينة العامة .

٢ - ضرائب مركبات النقل البطيء :

تكون هذه الضرائب سنويا كالتالي :

- لم يجبه
- ١ - عن عربة الركوب .
  - ١ - عن عربة نقل الموتى .
  - ١ - عن عربة النقل .
  - ٢٠٠ - عن دراجة الركوب المعدة للإيجار .
  - ١ - عن الدراجة ذات الصندوق .
  - ١٠٠ - عن دراجة الركوب الخاصة .
  - ١٠٠ - عن عربة اليد .

ثانيا - الرسوم

١ - رسوم رخص قيادة مركبات النقل السريع :

تكون رسوم رخص القيادة وتجديدها كالتالي :

- لم يجبه
- ١ - عن الرخصة التي تسرى لمدة خمس سنوات .
  - ٤٠٠ - عن الرخصة التي تسرى لمدة سنتين .
  - ٦٠٠ - عن رخصة القيادة المؤقتة للتعليم لمدة ستة أشهر .
  - ٢٠٠ - عن بدل الفاقد أو التالف .

٢ - رسوم رخص قيادة مركبات النقل البطيء :

- لم يجبه
- ٥٠٠ - عن رخصة عربة ركوب أو نقل لمدة خمس سنوات  
ويحصل مثل هذا الرسم عند تجديدها .
  - ١٠٠ - عن بدل الفاقد أو التالف .

٣ - رسوم أخرى :

- لم يجبه
- ٤٠٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير أية مركبة من  
مركبات النقل السريع .
  - ٤٠٠ - رسم سنوي مقابل استعمال اللوحين المعدنين للركبة .
  - ٢٠٠ - رسم سنوي مقابل استعمال لوحة المقطورة ولوحتي الدراجة  
الآلية والموتوسيكل .
  - ١٠٠ - رسم سنوي مقابل استعمال اللوحة المعدنية لمركبات  
النقل البطيء .
  - ٢٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير عربة الركوب  
وعربة نقل الموتى .
  - ١٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير عربة النقل .
  - ١٠٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير دراجة الركوب  
المعدة للإيجار والدراجة ذات الصندوق .
  - ٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة دراجة الركوب  
الخاصة وعربة اليد .